مصادر التاريخ الحديث والمعاصر

المصادر:

هى :تلك المادة الخام التي توفرت في دراسة التاريخ الحديث أكثر من أي فرع من فروع التاريخ الأخرى، فالتاريخ الحديث يمتاز بكثرة مصادره وتنوعها بشكل يدعو إلى الحيرة ، فالكتب والدوريات التي تتحدث في هذا الفرع من فروع التاريخ تطبع بالآلاف كل عام ، وتتناول موضوعات تاريخية بمختلف اللغات للمتخصص، والقارئ العادي.

والمصادر والمراجع : هي المعين العلمي الذي يستمد الباحث منه معلوماته في كتابة بحثه ، وليس هناك فرق بينهما من الناحية اللغوية لأن كليهما بمعنى رجع .

وتنقسم مصادر التاريخ الحديث إلى فرعين رئيسيين :

المصادر الأصلية: هي التي تنحصر في شهادة شهود العيان التي يسجلها أشخاص كانوا موجودين خلال وقوع الحدث أو مشاركين فيه سلبا أو إيجابا. وتعد المصادر الأصلية للتاريخ الحديث كثيرة جدا ومتنوعة، ويأتي في مقدمتها الوثائق .

المصادر الثانوية : هي التي تنقل غالبا عن المصادر الأصلية، كما أن بعض هذه المصادر يمكن أن نعتبرها أصلية في بعض الدراسات وثانوية في بعضها الآخر.

أما المرجع : هو المعين العلمي الذي يستمد منه الباحث، ويعينه على تكوين فكرة عامة عما سبقه في كتابة بحثه، وترشده إلى المراجع والمصادر المتعلقة ببحثه ، وأماكن طبعها، وسنوات الطبع.

أولا : الوثائق

بما أن البحث الذي لا يقوم على المصادر الأصلية، هو بحث ضعيف لا يرق للمستوى العلمي المطلوب، والوثائق هى المصدر الأول للكتابة التاريخية، وبغيابها يصعب على المؤرخ كتابة التاريخ الصحيح.

الوثيقة لغويا: جاء تعريفها في اللغة على أن معناه المحكم أو ما يحكم به الأمر، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره أي بالثقة. وعدها البعض بأنها المستندات التي تصدر من جهات رسمية أو من أفراد لهم صفة رسمية، وتعرف هنا بالوثيقة القانونية. وبعضهم عدها كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار بمعنى أن لكل مكتوب قيمة تاريخية حتى لو لم يكن لمحررها صفة رسمية . وتوسع آخرون في تعريفها فأكدوا على أنها كل آثار السلف حتى ولو كانت من ابن لأبيه أو من صديق لصديقه.

– الحقيقة أن **مصر القديمة** هي التي علمت الشعوب التدوين وأوجد الفراعنة ما يسمي ببيت التحريرات الملكية أو إدارة القيودات ووظيفتها توثيق الروابط بين الإدارات الحكومية، أما بيت المكاتبات أو إدارة المحفوظات فكانت تودع فيها العقود المسجلة، وكذلك حفظ الأوراق والمستندات وكان كتاب الرسائل يذيلون رسائلهم بما يضمن المحافظة على الوثائق بعبارات (تحفظ فى دار المحفوظات).

– أما **الوثائق البردية** فهناك أتفاق أن مصر أن لم تكن المصدر الوحيد الذي خلفت لنا وثائق بردية هامة للحضارات القديمة فهي على الأقل أهم مصدر وقد ساعد جفاف تربتها على أن يحتفظ جوف أرضا بهذه الوثائق الهامة.

وفي عصر الدولة البطلمية كانت الإسكندرية مركز الوثائق من خلال القصر الملكي حيث أرشيف الدولة ودار وثائقها إلا أن الرطوبة أبادت هذه الوثائق وكل ما تبقي من التراث البطلمي جاء من الأقاليم الداخلية مثل الفيوم .

كما أنشا هادريان فى العصر الروماني دار الوثائق العامة فى السرابيوم ، وأوجد بعواصم المديريات دورا فرعية للوثائق حيث كان يتم تجميع المكاتبات الرسمية وسجلات الضرائب والإحصاء وغيرها .

ومع الفتح العربي أسس أحمد بن طولون المكاتبات والوثائق التي تم إيداعها فيما سمي فيما بعد بديوان الإنشاء ويذكر المقريزي أنه قبل العصر الفاطمي كان صاحب ديوان البريد هو الذي يقوم بأعمال المكاتبات والوثائق .

ومن الواضح أن العهد الفاطمي قد شهد تطور ميدان التوثيق ويرجع ذلك الى إهتمام الفاطميون بتسجيل تفاصيل أخبارهم واستغلوا السجلات للدعاية الشيعية ، واستمرت هذه الغاية فى العهد المملوكي وأن اختلفت طبيعية الأهداف .

ومع بداية العهد العثماني كانت الوثائق تصدر عن ديوان الباشا والديوان الدفتري وديوان الروزتامة ومن الملاحظات الجديرة بالاشارة أن وثائق العصر العثماني السابق لعصر محمد علي قليلة ونادرة لا يعرف مكانها وحقيقة أمرها ، والبعض يحاول تفسير هذه الظاهرة بذلك الحريق الذي أصاب ديوان الكتخذا بالقلعة فى عام ١٨٢٠ وهناك فريق يري أنه الولاة العثمانيين كانوا يحملون معهم أوراقهم عند انتهاء فترة حكمهم .

– وفي مصر الحديثة فإن دار الوثائق القومية المصرية تعد أخطر المؤسسات العلمية فى مصر لأنها المصدر الرئيسي لتاريخنا القومي، وقد كانت دار المحفوظات العمومية التي أنشأها محمد علي عام ١٨٢٩ هي نواة هذه الدار، ثم تم إعداد دار المحفوظات التي أصبحت تابعة لوزارة المالية مع عام ١٩٠٥ ، وفي عام ١٩٢٥ ورغبة من الملك فؤاد لإظهار أمجاد أسرة محمد علي أمر بتشكيل لجنة برئاسة حسن نشأت لدراسة وحصر الوثائق التاريخية وتصنيفها وترجمتها ، حيث قامت لجنة بترجمته الوثائق إلى العربية ثم إلى الفرنسية.

–وفي عام ١٩٥٤ م أصدرت حكومة الثورة القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى ٢٤ يونيو والذي ضمن ١٥ مادة وقد تم تحديد مهمة دار الوثائق : ١– جمع الوثائق الخاصة بتاريخ مصر . ٢– حفظ هذه الوثائق . ٣– تسير دراستها ٤– العمل على نشرها .

وقد ألزم هذا القانون الوزارات بإنشاء لجان دائمة للمحفوظات وبين اختصاصاتها كيفية التخلص من الأوراق التي لديها وصلاتها بدار الوثائق.

والحقيقة أن دار الوثائق القومية لم تنشأ فعلا إلا فى عام ١٩٥٦ على الرغم من صدور القانون فى عام ١٩٥٤ ويبدو أن السنوات التي أعقب صدور قرار إنشائها كانت فترة إعداد فقط ولم نعثر على ورقة رسمية أو غير رسمية عن العمل قبل عام ١٩٥٨م.

أنواع الوثائق :

الوثائق غير المنشورة :

هي مجموعة الأوامر والخطابات والتقارير ومحاضر الجلسات والاجتماعات ومضابط المؤتمرات وسجلات وأوراق الدولة والساسة والمسئولين وتقاريرهم السرية وتصريحاتهم العلنية ، وكذلك ملفات الساسة المودعة بدار الوثائق، ووثائق وزارة الخارجية، ووثائق دور الوثائق الكبرى ، كدار المحفوظات البريطانية ، والتي تحوى فيما تحتويه على آلاف الوثائق المتعلقة بكل المنطقة العربية..، وكذلك يدخل في عداد الوثائق غير المنشورة الوثائق الموجودة لدى بعض الأسر ، والأفراد ، والذين لا يقنعون بضرورة إيداعها في دور الوثائق . وعلى الرغم من أن بعض الأفراد درجوا على إيداع وثائقهم الخاصة كأمانات لدى مراكز الوثائق إلا أنهم بعد فترة قصيرة من الزمن يطالبون باسترجاعها قبل أن يمضى وقت كاف لدراستها أو حتى نسخها .

وقد لجأت وزارة الثقافة في المملكة المغربية إلى طريقة رائعة للحصول على صور من الوثائق العديدة الموجودة لدى الأفراد والأسر ، فقد كانت تعلن كل عام عن جوائز قيمة ترصد

لمن يقدم ما في حوزته من وثائق للوزارة، وبعد أن تثبت أهميتها من خلال لجنة خاصة تقوم بفحصها تصور وتعاد الوثيقة الأصلية لأصحابها .

الوثائق المنشورة :

وهى الوثائق التي قامت بعض الجهات بنشرها لإرشاد الباحثين لموضوعاتهم ، نذكر منها : مضابط البرلمان المصري ، والدساتير المتعلقة بها مما نشرته الدولة ونصوص المعاهدات كمعاهدة ١٩٣٦ ، واتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وتقارير الأحزاب السياسية ، ومؤتمراتها وقراراتها وخطب الزعماء ، والساسة المنشورة في مجموعات، كخطب سعد زغلول ، ومكرم عبيد وجمال عبد الناصر ، ..... الخ. ولكن ورغم أهمية هذه الوثائق ، يجب على الباحث الواعي والواسع الثقافة أن لا يأخذ كل ما جاء بالوثيقة ، فهذه الوثائق ليست كتاب مقدس ، وينبغى عليه إخضاعها لمقاييس النقد العلمي الباطني والظاهري لإثبات صحتها ،.

لذلك يجب على المؤرخ أن لا يقبل ما جاء في الوثيقة ، بل يجب عليه أن يقوم بتصفية وغربلة معلوماتها ويقارنها بوثائق أخرى ، ومصادر أخرى كي يتوصل للحقيقة السليمة دون تحيز ، أو ميل لأية أهواء ..

أهم الأماكن التي تتواجد فيها الوثائق :

لا تكاد دولة في عالمنا اليوم تخلو من دور للوثائق القومية ، كما لا توجد دولة واحدة في العالم تحتكر الوثائق لنفسها:

دار الوثائق التركية :

نظرا لأن الدولة العثمانية بسطت سيطرتها على مناطق واسعة فمعرفة الوثائق الخاصة بهذه الدولة يعد هاما لنا كباحثين في التاريخ الحديث، وتوجد في تركيا اليوم عدد لا بأس به من دور الوثائق وأهمها :

– **متحف طوب قبوسراى :** وتأسس في عام ١٩٣٧ ، والذي يحتوى على ٢٠٠ ألف وثيقة بين دفتر وورقة محفوظة ، ومصنفة على أحدث الطرق ، ويوجد للأرشيف دليل من ١٩٢ صفحة .

– **الأرشيف العام لرئاسة الوزراء :** يضم أعدادا هائلة من الوثائق تصل بالملايين ، ويتفرع من هذا الأرشيف ثلاث فروع خاصة ، وهى :- • الديوان السلطاني ___• ديوان الوزارة • الديوان الدفتري

ويحتوى هذا الأرشيف على وثائق هامة تتعلق ببعض الولايات العربية في فترة حكم العثمانيين والتي تتناول الفرمانات والشكاوى والإيرادات والأوقاف والعقارات ، ..... الخ.

الأرشيف البريطاني :

– دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) :

تضم هذه الدار بين جدرانها لأكبر حشد من الوثائق المتصلة بتاريخ المنطقة العربية اتصالا مباشرا ، مما جعل كتابة التاريخ مستحيل دون الرجوع إلى تلك الوثائق، وتعد هذه الدار من أرقى الدور في العالم، ويرجع ذلك إلى النظام الذي تتبعه في الفهرسة والتصنيف ، وإدخال أجهزة الحاسب الآلي في إدارتها وتنظيمها.

أما عن اهم الوثائق المصرية

توجد معظم الوثائق المصرية الخاصة بالتاريخ الحديث والمعاصر بدار الوثائق القومية المصرية وهى:

١ –سجلات المعية السنية : وهي سجلات الديوان التي تضم ملخصات الشكاوي والمراسلات المختلفة من الديوان إلى حكام المديريات والأقاليم حول مختلف القضايا التي تتعلق بالشئون الداخلية وتضم سجلات المعية ٥٠٤ سجلا توجد بشكل متصل حتي عام ١٩١٤ وذلك باللغة العربية بالإضافة الى سجلات باللغة العثمانية واللغة الإفرنجية تلك التي تضم تقارير الحرب الوهابية ، وهذه المجموعة الأرشيفية من أهم مصادر دراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر .

٢ – وثائق الملكية الزراعية :

– *سجلات الالتزام* : وهي سجلات النظام الضريبي الذي كان معمولا به قبل محمد على وهي سجلات مسجل بها أسماء النواحي الموجودة بكل ولاية والأموال الأميرية وغير الأميرية المقررة عليها وفي معظم الحالات يرد أسماء الملتزمين بالقرية ، لكنها لا تذكر شيئا عن مساحة الأراضي الزراعية ولا عن الضريبة المقررة، ولا أسماء المنتفعين بالأرض، وقد خصص عن كل عام سجلان أحدهما للوجه البحري والآخر للوجه القلبي .

– *دفاتر الترابيع* : وهي دفاتر المساحة التي وضعتها الحملة الفرنسية سنة ١٢١٥ وأخذت المعلومات الواردة بها من دفاتر المعلمين الأقباط وهذه الدفاتر تسجل مساحة كل ناحية بالفدان والأموال الأميرية المقررة ، والضرائب الإضافية ، كما توضح تقسيم الأراضي بالقرية من حيث أنواع الحيازة ونوعية الأرض من حيث الجودة وقي بعض الأحيان توضح مساحة الأرض البور بالقرية .

– *دفاتر تقاسيط الرزق والأراضي العشورية* :

وهي مجموعة كبيرة من السجلات كانت تقيد بها تقاسيط الأراضي التي منحها محمد علي وخلفاؤه للأفراد من الأبعاديات والجفالك والتي تعرف بأراضي الرزق إلى فرضت الضرائب العشورية عليها فى عهد سعيد باشا وأصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بالأراضي العشورية .

– سجلات الأراضي العشورية :

وهي سجلات تغطي نفس الفترة السابقة ولكنها توضح إجمالي ملكيات الأفراد من هذا النوع من الأراضي وتطورها .

– مجموعة سجلات الجفالك وهي مجموعة كاملة تغطي كل الأراضي التي منحها محمد علي لنفسه ولأفراد أسرته يتصدر كل سجل منها أمر محمد علي بتحديد مساحة هذه الأراضي وتخصيصها لنفسه .

٣– سجلات الدواوين :

وهي سجلات الدواوين المختلفة مثل ديوان الإيرادات والجهادية والبحرية والمدارس وديوان الأمور الإفرنجية والتجارة وديوان القناطر الخيرية وديوان الفابريقات .

٤– وثائق السودان ، والثورة العرابية والأزهر والأوقاف وأوراق صندوق الدين وهو الهيئة التي تشكلت عام ١٨٧٢ لتسلم المبالغ المخصصة لسداد الديوان فى عهد إسماعيل وكانت أول مظاهر التدخل الأجنبي فى عهد إسماعيل، وقد تسلمت دار الوثائق هذه الأوراق سنة ١٩٦٧ م بالإضافة إلى وثائق شركة قناة السويس وتقع فى ٦٨ محفظة باللغة الفرنسية وقد ألت لدار الوثائق مع مصلحة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد.

٥– وثائق سجلات المديريات: وهي هامة لدراسة التاريخ الإقليمي للبلاد .

٦– أرشيف عابدين: وتضم محاضر جلسات مجلس الوزراء التي تغطي الفترة من ١٩١٩ م حتي ١٩٥٢ ومحافظ الألتماسات والشكاوي التي كانت ترسل إلى الديوان الخديوي ثم السلطاني ثم الملك وبعض هذه الشكاوى تحمل تأشيرات، ثم مجموعة مركز تاريخ مصر المعاصر التي تقلت فترة إلى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ثم نقلت إلى دار الوثائق .